E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/70
3 December 1992
ARABIC
Original : ARABIC

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ موجهة من السفير المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف إلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان

تجري الآن ومنذ ساعات صباح هذا اليوم مجزرة ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة رفح بقطاع غزة المحتل ، حيث فتحت قوات الاحتلال العسكري الاسرائيلي نيران مدافعها الرشاشة بشكل عشوائي على طلبة المدارس والمواطنين الذين اعتصموا بالقرب من مقر هيئة الصليب الاحمر الدولي في ميدان العودة في رفح ، فأصابت ٤٣ طالب وطالبة بالرصاص الحي ، و٦٠ طالب وطالبة بالاعيرة المطاطية ، و٤٠ مواطنا بحالات اغماء وتسمم نتيجة لقذف القنابل الغازية السامة . وما زالت وقائع هذه المجزرة تجري حتى ساعة إعداد هذه المذكرة مما يوحي بارتفاع عدد ضحاياها ، بشكل مستمر . وما كادت أنباء هذه المجزرة تصل إلى العالم ، حتى قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بارتكاب مجزرة أخرى في نفس الوقت في مدينة غزة ، عندما فتحت تلك القوات مدافع رشاشاتها وألقت بقذائف الغاز السام على المواطنين المحتشدين بالقرب من مقر الصليب الاحمر وهم في طريقهم إلى ميدان فلسطين بغزة ، فأصابت ٣٣ مواطنا بجراح ، وما زالت أعمال القتل والاصابات والاعتقالات العشوائية ضد المواطنين الفلسطينيين مستمرة حتى الآن ، وقد امتدت إلى مناطق أخرى من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ومن ضمنها مدينة نابلس والخليل والقدس

وبيرزيت وبيت لحم وجنين وطولكرم وغيرها . ويبدو أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تحتفل اليوم بعيد الغفران ، لا تكتمل سعادتها حتى بالمناسبات الدينية إلّا على أشلاء وضحايا الشعب الفلسطيني عندما تعمد احتفالاتها كعادتها بالدم الفلسطيني ، وازهاق أرواح أبنائه العزل الابرياء .

ان ما ترتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلي الآن من مجازر في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، يترافق مع رفضها المطلق لمطالب المعتقلين والسجناء الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية ، والذين بدأوا اضرابهم عن الطعام قبل عشرة أيام ، فامتد حتى شمل اليوم جميع المعتقلين الفلسطينيين والذي بلغ عددهم ٥٠٠ ١٢ (إثني عشر ألفا وخمسمائة) سجين ومعتقل في جميع السجون والمعتقلات الاسرائيلية ، في محاولة منهم لتحسين أوضاعهم في السجون والمعتقلات ، والمطالبة بمعاملتهم معاملة انسانية وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وتطبيق معايير حقوق الإنسان بشأنهم كما أقرتها المواثيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان .

ويأتي رفض سلطات الاحتلال تلبية مطالب المعتقلين والسجناء ضمن سياسة القتل البطيء لهؤلاء المعتقلين ، وبذلك تكون قد استعملت جميع وسائل القتل بحق المواطنين الفلسطينيين تحقيقا لأهدافها السياسية ، بعد أن استعملت أساليب اطلاق النار بالرصاص الحي على مدى سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ، وارتكبت خلالها المذابح الجماعية ، كما حدث في مخيمات جباليا ورفح ، وبلدة عيون قارة ، وحرم المسجد الأقصى ، والحرم الجامعي لجامعة بيرزيت ، وغيرها من المذابح الجماعية التي كتبنا لكم بشأنها في حينها ، بما ينتهك الحق في الحياة الذي أكده الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وبعد أن استعملت أساليب التعذيب النفسي والجسدي لقتل المواطنين أثناء التحقيق ، منتهكة بذلك انتهاكا جسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، والاتفاقية الدولية لمنع التعذيب ، وهذا ما أكده البيان الصحفي لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر أيار/مايو الماضي ، وغيره من تقارير منظمة العفو الدولية المختلفة ، وتقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، وبعد أن استعملت جرائم الابادة الجماعية ، من القتل العمد ، إلى تكسير العظام ، وايقاع الأذى الجسدي الجسيم للمواطنين الفلسطينيين ، واجهاض النساء الحوامل بهدف منع التكاثر ، وتجويع القطاعات الواسعة في المدن والقرى والمخيمات بهدف هلاكها عن طريق فرض العزل عليها أسابيع طويلة ، منتهكة بذلك اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها .

ان هذه الأعمال قد وردت كانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضمن اتفاقية جنيف الرابعة ، وحددها البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقيات الاربعة لعام ١٩٤٩ على أنها

جرائم حرب ، كما وصفها القانون الدولي بأنها جرائم ضد الإنسانية ، وجرائم تعرض سلم الإنسانية وأمنها لأفدح الأخطار . وان هذا الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للاحتلال وممارساته المذكورة ، يضع المجتمع الدولي ومؤسساته المتخصصة أمام مسؤولياتها الكبيرة لانقاذ الشعب الفلسطيني ، ومن ثم انقاذ المبادئ السامية التي أرساها المجتمع الدولي لنفسه بما يكفل التعايش على أساس الود بين الشعوب والأمم من أخطار التمرد المستمر عليها من جانب اسرائيل ، وما يمكن أن يؤدي به ذلك إلى انهيار خطير لمبادئ القانون الدولي فيعيد العالم إلى عهود الغاب وعصور القوة الطاغية التي تعصف بكل قيم الإنسان والحضارة إلى المجهول .

ان مسؤولية المجتمع الدولي هي مسؤولية واحدة إزاء الاحداث النوعية سواء وقعت في مشارق الأرض أو مغاربها إذا كان الهدف هو الإنسان وسيادة القانون . فالقتل هو القتل وان اختلفت مواقعه وأدواته ، والمذابح الجماعية هي المذابح الجماعية بغض النظر عن مرتكبيها ، سواء كانوا من الصرب أو من الاسرائيليين ، وجرائم الحرب هي جرائم الحرب ، سواء وقعت هنا أو هناك ، ضد شعب البوسنة والهرسك ، أو ضد الشعب الفلسطيني ، ومعايير التطبيق لمبادئ حقوق الإنسان وأحكام شرعة حقوق الإنسان ، هي معايير تطبيق واحدة كما وردت في المواثيق والصكوك الدولية ، سواء كان ضحيتها الإنسان الأبيض أو الأسود ، أو الأصفر ، أو الأحمر ، مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا ، بوسنيا كان أو فلسطينيا .

ان لجنة حقوق الإنسان التي لم يشأ لها أن تنعقد في دورة طارئة استثنائية لبحث تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر حزيران/يونيه الماضي لأسباب كلنا نعرفها ولم تعد خافية على أحد من المتابعين ، لجديرة الآن باتخاذ الاجراء العملي من خلال رئيسها لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، والتدخل لوضع حد لكل انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، انقاذا لأرواح الأبرياء التي تزهق كل يوم ، عن طريق الرصاص الحي الذي يطلق على المدنيين الأبرياء ، أو التعذيب حتى الموت ، أو الاختناق بالغازات الكيماوية ، أو التجويع ، أو اجهاض الحوامل ، أو ترك مرضى السجون دون العلاج الملائم حتى يقتلهم المرض ، ودفاعا عن قراراتها التي اتخذتها على مدى أكثر من عشرين سنة في هذا الشأن . ولهذا فاننا نتوجه لكم وللسيد الموقر السيد سالت ، رئيس لجنة حقوق الإنسان ، راجين أن تفعلوا ذلك بالسرعة الممكنة ، لعل في ذلك انقاذا لبعض الأرواح ، وحقنا لبعض الدماء ، وتعزيزا لمبادئ حقوق الإنسان وحمايتها في وجه سلطات الاحتلال الاسرائيلي المتمردة على تلك المبادئ ، والمتنكرة لارادة المجتمع الدولي ، والمتجاهلة لالتزاماتها الدولية ، كدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وطرف في اتفاقيات جنيف الأربعة ، وكسلطة احتلال تتحمل معها كل تبعات انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي

الفلسطينية المحتلة وفقا لأحكام القانون الدولي وقرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة . كما أننا نرجو التفضل بوضع هذه المذكرة كوثيقة رسمية ضمن وثائق لجنة حقوق الإنسان في إطار البند الرابع من جدول أعمالها للدورة التاسعة والاربعين .

(التوقيع) نبيل الرملاوي
السفير والمراقب الدائم